

Distr.: General
5 February 2002

الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون

البند ٩٧ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/56/560/Add.2)]

١٨٩/٥٦ - تنمية الموارد البشرية

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قرارها ١٩١/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و ١٤٣/٤٦ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ٢٠٥/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ١٠٥/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و ١٩٦/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ٢١١/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، فضلاً عن الفروع ذات الصلة من خطة التنمية^(١)،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمدته رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠^(٢)،

وإذ تشير إلى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٩٩/٢٠٠١ المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠١ الذي أقر المجلس بموجبه "مساهمة تنمية الموارد البشرية في عملية التنمية، بما في ذلك مساهمتها في مجالي الصحة والتعليم" بوصفه موضوع الجزء الرفيع المستوى من دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٢،

وإذ تسلّم بأن الكائنات البشرية تقع في صميم اهتمامات التنمية المستدامة،

وإذ تؤكد أن على الحكومات المسؤولية الرئيسية عن تحديد وتنفيذ سياسات ملائمة لتنمية الموارد البشرية، وأن ثمة حاجة

لدعم متواصل من المجتمع الدولي لتكملة الجهود التي تبذلها البلدان النامية،

وإذ تؤكد أيضاً على أن هناك حاجة إلى هئية بيئة وطنية ودولية مواتية من شأنها أن تعزز تنمية الموارد البشرية في البلدان

النامية وتساعد على تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة،

(١) القرار ٢٤٠/٥١، المرفق.

(٢) انظر القرار ٢/٥٥.

وإذ تؤكد كذلك أن الصحة والتعليم هما في لب تنمية الموارد البشرية، والحاجة إلى كفالة أن يتمكن الأطفال في كل مكان بحلول عام ٢٠١٥، الذكور منهم والإناث على السواء، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، وأن يتمكن الصبية والبنات من الالتحاق بجميع مستويات التعليم على قدم المساواة، مثلما أوضح ذلك المنتدى العالمي للتعليم للجميع الذي عقد في داكار في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية،

وإذ تؤكد ضرورة أن تكون تنمية الموارد البشرية عنصرا جوهريا في التعاون الإنمائي الدولي، والحاجة إلى تعزيز التدريب المستمر وبناء القدرات داخل المشاريع والبرامج كوسيلة لدفع هذه التنمية قُدما،

وإذ تسلّم بالحاجة إلى إدراج تنمية الموارد البشرية في استراتيجيات شاملة تعمم مراعاة الفوارق بين الجنسين، مع أخذ احتياجات جميع السكان في الاعتبار، وبخاصة احتياجات المرأة والفتاة،

وإذ تسلّم أيضا بالدور الحيوي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تنمية الموارد البشرية،

وإذ تعرب عن القلق إزاء اتساع الهوة الإنمائية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، بما في ذلك الفجوة في المعارف وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإزاء تزايد الفوارق في الدخول داخل البلدان وفيما بينها وما لذلك من أثر ضار على تنمية الموارد البشرية، ولا سيما في البلدان النامية،

وإذ تؤكد أنه ينبغي مساعدة البلدان النامية في الجهود التي تبذلها لتطوير قدراتها في مجال تكنولوجيا المعلومات ولكي تكون مزودة بشكل جيد بالمعرفة في هذا المجال لتتسنى لها الاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة وتفادي مخاطر التهميش في أثناء عملية العولمة،

وإذ تعرب عن بالغ القلق إزاء الأثر المدمر لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء، والأمراض الرئيسية الأخرى على تنمية الموارد البشرية، ولا سيما في البلدان النامية،

وإذ تشدد على الحاجة المستمرة إلى التنسيق والتكامل بين أجهزة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة في مساعدة البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا، على تعزيز تنمية مواردها البشرية، وخاصة تنمية أضعف الفئات، والحاجة إلى أن تواصل الأمم المتحدة إعطاء الأولوية لتنمية الموارد البشرية في البلدان النامية،

١ - **تخطط علما** بتقرير الأمين العام^(٣)؛

٢ - **تدرك أهمية تنمية الموارد البشرية كوسيلة، من بين وسائل أخرى، لتحسين النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر** فضلا عن المشاركة بمزيد من الفعالية في النظام الاقتصادي العالمي والاستفادة من العولمة؛

٣ - **تحث على زيادة الاستثمارات من جانب جميع البلدان ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في جميع جوانب التنمية البشرية مثل الصحة والتغذية والتعليم والتدريب وتحسين بناء القدرات،** بغية تحقيق التنمية المستدامة والرفاه للجميع؛

- ٤ - تشجيع جميع البلدان على أن تولي تنمية الموارد البشرية الأولوية في سياق اعتماد السياسات الوطنية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك تمويل هذه السياسات وأن تراعي في ذلك ما تواجهه من قيود مالية؛
- ٥ - تحث على اعتماد نهج شاملة في تنمية الموارد البشرية تجمع بين عوامل منها النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وسبل كسب الرزق المستدامة وتمكين المرأة وإشراك الشباب واحتياجات فئات المجتمع الضعيفة وجماعات السكان الأصليين المحلية والحرية السياسية والمشاركة الشعبية واحترام حقوق الإنسان والعدل والإنصاف التي هي جميعاً أمور أساسية لتعزيز القدرة البشرية على مواجهة تحدي التنمية؛
- ٦ - تشجيع جميع البلدان على كفالة الاشتراك على المستويين المحلي والمجتمعي في قضايا السياسات المتعلقة بتنمية الموارد البشرية؛
- ٧ - تشدد على ضرورة كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة في وضع وتنفيذ سياسات وطنية ومحلية لتعزيز تنمية الموارد البشرية؛
- ٨ - تعترف بالحاجة إلى توجيه جهود متضافرة نحو تعزيز المهارات والمعارف التقنية لسكان المناطق الريفية والزراعية بهدف تحسين مصادر أرزاقهم ورفاههم المادي، وتشجع، في هذا الصدد، على تخصيص مزيد من الموارد لهذا الغرض بغية تيسير الوصول إلى التكنولوجيا والمعارف المناسبة داخل البلدان ومن البلدان الأخرى، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، ومن خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛
- ٩ - تشجيع اعتماد السياسات والنهج والتدابير التي من شأنها تضيق الفجوة المتزايدة الاتساع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل خاص وفي مجال التكنولوجيا عموماً، وذلك عن طريق سبل منها:
- (أ) تشجيع القطاع الخاص على القيام، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، بتقديم تبرعات إلى مراكز معينة في البلدان النامية في شكل منشورات ومعدات متصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتدريب مما سيسمح بالإضافة إلى السياسات والمؤسسات المواتية على الصعيدين الوطني والدولي بتيسير الوصول إلى التكنولوجيا على نحو أفضل؛
- (ب) الاستفادة من التداول السريع للمنشورات والمعدات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسات التعليمية والشركات في البلدان المتقدمة النمو، وذلك عن طريق جهود منسقة تشترك فيها منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات المثلثية في البلدان النامية المهتمة؛
- (ج) تعزيز أنظمة تنظيمية شفافة وفعالة والسياسات الأخرى التي تشجع على الاستثمار؛
- (د) دعم الاستثمارات المحددة الأهداف في الهياكل الأساسية التي تنشئ الأساس الفعلي لتشغيل خدمات الإنترنت وعمهد السبيل للتطبيقات التجارية والإنتاجية؛
- (هـ) تطوير التدريب على تكنولوجيا المعلومات للمستخدمين من قبيل المنظمات غير الحكومية والجامعات ومنظمات خدمات الأعمال التجارية فضلاً عن الوكالات الحكومية الرئيسية؛

- ١٠ - **تطلب** إلى منظومة الأمم المتحدة العمل على زيادة تنسيق جهودها المشتركة الرامية إلى تنمية الموارد البشرية، وفق السياسات والأولويات الوطنية؛
- ١١ - **تشجع** منظومة الأمم المتحدة على أن تتوافر لديها نظرة شاملة على تنمية الموارد البشرية في مبادراتها المتعلقة باكتساب معارف أوسع بهدف جعل الموارد البشرية تستجيب للمتطلبات الجديدة المرتبطة بثورة التكنولوجيا وتستفيد من الفرص الناشئة في عالم يتسم بالوعة؛
- ١٢ - **تشجع أيضا** منظومة الأمم المتحدة على وضع استراتيجيات من أجل تنمية الموارد البشرية من شأنها أن تيسر حصول البلدان النامية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة وذلك لرأب الهوة في مجال التكنولوجيا الرقمية؛
- ١٣ - **تشجع كذلك** منظومة الأمم المتحدة على التركيز في أنشطتها التعاونية على بناء القدرات البشرية والمؤسسية، مع إيلاء اهتمام خاص للمرأة والفتاة والفئات الضعيفة؛
- ١٤ - **تشجع** منظومة الأمم المتحدة على أن تواصل، حسب الاقتضاء، إقامة شراكات مع القطاع الخاص، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، للمساهمة على قدر أكبر في بناء القدرات في مجال الموارد البشرية في البلدان النامية؛
- ١٥ - **تدعو** المنظمات الدولية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، إلى مواصلة إعطاء الأولوية لدعم أهداف تنمية الموارد البشرية وإدماجها في سياساتها ومشاريعها وعملياتها؛
- ١٦ - **تحث** بالبلدان المتقدمة النمو ومنظومة الأمم المتحدة زيادة ما تقدمه من دعم للبرامج والأنشطة التي تضطلع بها البلدان النامية من أجل النهوض بتنمية الموارد البشرية وبناء القدرات، ولا سيما ما يستهدف منها تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- ١٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار؛
- ١٨ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والخمسين، في إطار البند المعنون “التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي”، البند الفرعي المعنون “تنمية الموارد البشرية”.

الجلسة العامة ٩٠

٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١